المحاضرة رقم : السياسة الاستعمارية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة بالجزائر (1870-1940).

ارتبطت سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر بتشجيع الإستيطان الأوروبي، وتقديم المساعدات المختلفة للمستوطنين الأوروبيين، وذلك بهدف تثبيت الوجود الفرنسي وتكريس سياسته الاستعمارية ذات الأوجه المختلفة، ولقد اعتبرت فترة أو عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة بالجزائر (1870-1940) من أهم وأحرج فترات عمليات الإستيطان، وذلك راجع لعدة إعتبارات، منها: الإنتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني بعد سقوط الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، هذا التحول جاء نتيجة تراكم عدة عوامل في مقدمتها الصراع بين المستوطنين والجيش حول أساليب الإستيطان وطرق الحصول على الأراضي، وكان العامل الذي حسم هذا الصراع هو قيام حرب 1870، وهي الحرب التي انهزمت فيها فرنسا ضد ألمانيا، وقد كان لهذه الحرب نتائج هامة على السياسة الاستعمارية في الجزائر من جهة، وعلى الوضع الداخلي لفرنسا من جهة أخرى، حيث أرغمت فرنسا على التنازل لألمانيا عن مقاطعتي الألزاس واللورين، وهو ماأدى إلى ظهور متاعب لفرنسا تتمثل في عدم قدرتها على استيعاب العدد الكبير من النازحين من المقاطعتين السالفتي الذكر، هذا بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تتخبط فيها جراء حرب 1870، فكان من الطبيعي أن تلقي بكل هذه المتاعب التي حلت بها على مستعمرتها في الجزائر.

ولأجل تنفيذ السياسة الفرنسية في الجزائر، قامت السلطة الفرنسية بتشكيل نظام إداري مر بمرحلتين:

- مرحلة النظام العسكري 1830-1870: بعدما نجح الجيش الفرنسي في السيطرة على مدينة الجزائر يوم 5 جويلية 1830، بادرت السلطة الفرنسية بقيادة دي بورمون إلى إنشاء نواة الإدارة الفرنسية في الجزائر، وإيجاد سلطة مدنية إلى جانب السلطة العسكرية، وكانت هذه الإدارة تتشكل من: اللجنة المالية الحكومية، اللجنة البلدية، اللجنة الدينية.

- مرحلة النظام المدني (طبق في الشمال، بينما ظل الجنوب تحت السيطرة العسكرية): بدأت هذه المرحلة بعد الإطاحة بحكومة نابليون في ديسمبر 1870، حيث عين الجنرال دوقيدون أول حاكم عام مدني بالجزائر، وقد شهدت هذه المرحلة ما يسمى بتوسيع التراب المدني، أي توسيع نفوذ المستوطنين، وذلك من خلال إصدار مرسوم 24 ديسمبر 1870 الذي يقضي بجعل التل ترابا مدنيا، وما إن حلت سنة 1881 حتى أصبح أغلب الجزائريون تحت السلطة المدنية.

وبالتالي يمكن القول بأن السلطة الفرنسية في الجزائر لم تقتصر على المواجهة العسكرية فقط، بل اعتمدت على مختلف السياسات في مختلف الجوانب، وذلك عن طريق إصدارها لقوانين تعسفية، وفيما يلي سأذكر بعضا منها:

- في الجانب السياسي: طبقت فرنسا في هذا الجانب ما يسمى بقانون الأهالي أو قانون الأنديجينا Indigèna من Indigène (الأهلي) كأسلوب للتحكم في الجزائريين.

صدر هذا القانون في عهد الجمهورية الفرنسيية الثالثة، أي عام 1871، ودخل حيز التنفيذ في سنة 1874، وبوشر العمل به في سنة 1881، وهو عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية، حدد هذا القانون في نفس السنة 41 مخالفة خاصة بالأهالي، وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891، واستمرت

السلطة الفرنسية في تطويرها وتجديدها حسب الظروف، حتى تم إلغائها نظريا عام 1930، وتطبيقيا عام 1954.

من ضمن المخالفات التي يعاقب عليها هذا القانون:

- التهاون في تسجيل المواليد، والوفيات واللقب العائلي.
- التأخر في دفع الضرائب والغرامات، ومحاولة إخفاء الحيوانات أو غيرها تهربا من دفع الضرائب.
- الإنتقال من منطقة إلى أخرى دون رخصة.
- إطلاق عيار ناري في حفلة عرس أو ختان دون رخصة.
- فتح مسجد أو زاوية أو مدرسة دون رخصة.
- قطع الأشجار بدون رخصة.

- في الجانب الاقتصادي:

أصدرت فرنسا في الجانب الاقتصادي ما يسمى بقانون وارني، نسبة إلى الطبيب، والسياسي الفرنسي وارني أوغيست، كان يجيد اللغة العربية، وكان ملمّا بشؤون الجزائر، كان عضوا نشطا في اللجنة المكلفة بمصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين، وعضوا في لجنة الملكية العقارية في الجزائر، شغل منصب نائب عمالة الجزائر (1875-1871).

تضمن قانون وارني 32 مادة مقسمة على 3 أبواب، تضمنت عمليات أساسية، وهي: فرنسة الأرض الجزائرية، إثبات الملكية الخاصة، تأسيس الملكية الفردية .

يسمى هذا القانون أيضا بقانون المعمرين، فقد أعطى هذا القانون للمستوطنين الفرنسيين فرصة وحرية لسلب أراضي الجزائريين وإخضاعها للقوانين الفرنسية بعدما كانت خاضعة للشريعة الإسلامية، وتمكنوا بهذا القانون من الدخول إلى أراضي العرش التي كانت لا تباع ولا تشترى ولا تستبدل حسب العرف الجزائري، كما عمل قانون وارني أيضا على تفكيك الملكية الجماعية للقبائل والأعراش لتحل محلها الملكية الفردية، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا القانون في فرنسة الأرض الجزائرية، وبالتالي إبعاد الشريعة الإسلامية عن المعاملات التجارية الجزائرية.

- كما أن قضاء قانون وارني على الملكية الجماعية لم يكن الهدف منه هو تحرير الفرد من قيود القبيلة، بل كان الهدف منه هو تفتيت القبيلة، وكسر روابط التعاون بين أفرادها، وهو ما يسهل القضاء عليها.

- في الجانب الإجتماعي: من بين القوانين التي أصدرتها فرنسا في الجانب الإجتماعي قانون التجنيد الإجباري في فيفري 1912، هذا القانون مُهّد له بإصدار مرسوم في سنة 1908 نص على إحصاء كافة الشبان المسلمين البالغين من 18 سنة فما فوق، لكن هذا القانون تأخر في الظهور إلى سنة 1912، وهذا راجع للمعارضة التي تلقاها من جهة من قبل المسلمين الذين اعتبروه قانون مناقض للشريعة الإسلامية، ومن جهة المستوطنين عارضوه هو كذلك، واعتبروه مقدمة لحصول المسلمين على الحقوق السياسية ومنه حق المواطنة، وبالتالي مزاحمتهم في الحقوق.

لكن وبمجرد أن ظهرت بوادر الحرب العالمية الأولى، ضغط المستوطنون على فرنسا بإصدار قانون فرض التجنيد الإجباري على الشبان الأهالي الجزائريين، وبالفعل صدر قانون التجنيد الإجباري في فيفري 1912، نص على تجنيد الشبان الجزائريين البالغين سن 18، وتكون مدة الخدمة العسكرية ثلاث(03) سنوات، كما نص على تقديم مبلغ 250 فرنك لكل مجنّد على أساس التعويض، لكن في

مقابل ذلك نجد أن المعمر الفرنسي يجند في سن 21، ومدة خدمته العسكرية سنتين (02)، وفضلا عن ذلك يختار عن طريق القرعة.

وهذا القانون أثار سخطا عظيما لدي الجزائريين في مختلف أنحاء الجزائر، وتصدى له الجزائريون بإقامة المظاهرات، والتصادم مع الشرطة، بل وحتى هجرة الآلاف منهم مثل هجرة سكان تلمسان سنة 1911 هروبا من التجنيد.

- في الجانب الديني: طبقت فرنسا في الجانب الديني ما يعرف بالحركة التبشيرية، فالإستعمار الفرنسي في الجزائر كان يهدف إلى غايتين أساسيتين، الغاية الأولى تتمثل في غزو الأرض، والثانية في غزو الأفكار، فالغرض الأول المتمثل في غزو الأرض نفذه العسكريون، والغرض الثاني المتعلق بغزو الأفكار أسند لرجال الدين من خلال طرح الحركة التبشيرية، وقد تولى الكاردينال لافيجري مسؤولية تنفيذ هذه السياسة، حيث أولى إهتمامه ببناء الأديرة، والكنائس في إطار إرجاع مجد الكنيسة الرومانية الإفريقية، ومن أجل توسيع النشاط التبشيري كان لابد من مبشرين كثر يحققون هذا الهدف، فأنشأت فرقة الآباء البيض، كما لم ينسى الكاردينال لافيجري دور المرأة في الأسرة فوجه إهتمامه للتأثير عليها، فأنشأ فرقة الأخوات البيض.

تركزت جهود التبشير أو التنصير الفرنسية في بلاد القبائل، لأن الكاردينال لافيجري ادعى أن آباء هؤلاء القبائليين كانوا قديما تابعين للمسيحة، وأجدادهم هم الرومان، لكن وبالرغم من كل هذه الجهود، إلا أن الإستعمار الفرنسي لم ينجح في تحقيق أهدافه المتمثلة في نشر المسيحية على حساب الدين الإسلامي.